

النظام السياسي الفلسطيني، ١٩٩٦-٢٠٠٦: من الأحادية إلى الإستقطاب الثنائي

أيمن طلال يوسف

الجامعة العربية الأمريكية، جنين - فلسطين.

مقدمة

ارتبطت نشأة النظام السياسي الفلسطيني، وتطوره، وتبلوره، بالمراحل التاريخية والمفاصل المهمة التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ النكبة عام ١٩٤٨، وبخاصة في مرحلة ما بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥. وتميزت تجربة النضال الفلسطيني بمزجها بين العمل الفدائي المسلح والجهود الدبلوماسية والسياسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية للشعب الفلسطيني. وقد تزايدت الجهود السياسية الفلسطينية في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وبخاصة بعد إقرار البرنامج المرحلي الذي حض القيادة الفلسطينية على تبني استراتيجية المراحل والحلول المرحلية في سعي الفلسطينيين إلى تحقيق أهداف عليا يقف على رأسها حق العودة، والدولة المستقلة، وحق تقرير المصير. ومن أجل تكثيف هذا الجهد السياسي وتعميق مفهوم الدبلوماسية الثورية، ظهر العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قامت برعاية الفلسطينيين في الداخل والخارج، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) حاضنتها الطبيعية وعمودها الفقري. وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني قامت على أساس المحاصصة، أو الكوتات التنظيمية والحزبية، إلا أن أحداً لا ينكر أن م.ت.ف، في مختلف هيئاتها وأجهزتها ومؤسساتها وأجنحتها السياسية والعسكرية، ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على الهوية الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل، كما إن هذه المؤسسات أصبحت مع الوقت اللبنة والمداميك الأولى التي وُضعت لتأسيس نظام سياسي فاعل ومتطور في المستقبل.

إن إشكالية بناء مؤسسات المنظمة اعتمدت بطريقة رئيسة ومبدئية على دور الشخصية الكارزمية القادرة على إدارة المعركة العسكرية والسياسية معاً، فياسر عرفات كان دائماً الرمز والقائد والرئيس الباني والمؤسس، لذلك امتزجت عملية بناء مؤسسات النظام السياسي في فترة ما قبل أوصلو بالدور العسكري والتنظيمي الذي لعبه رموز وقادة التنظيمات والفصائل على

الرغم من أن كثيراً منهم لم يمتلك القدرات الإدارية والتنظيمية والمهنية والسياسية للقيام بذلك. وبإختصار، يمكن القول إن أهمية هذا البحث تنبع من كونه يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ - التعرف بالتفصيل على الأطر النظرية المختلفة التي يمكن تطبيقها وإسقاطها على الحالة الفلسطينية، وكشف المفاهيم العامة المبطنة بداخلها حتى يتم عقلنتها وتطبيقها في الإطار العام الفلسطيني.

٢ - التعمق في تفاصيل الخصوصية الفلسطينية التي تنبع أصلاً من امتزاج وتزاوج مرحلتين مهمتين في النضال الفلسطيني وهما: مرحلة العمل النضالي ومرحلة البناء المؤسساتي والإداري والتنظيمي.

٣ - تحليل الاستراتيجية الفلسطينية بالتعامل مع إشكالية ظهور مؤسسات سياسية واقتصادية ورموز سيادية كالأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ظل عدم وجود دولة سيادية وكيان فلسطيني مستقل .

٤ - الوقوف على طبيعة البناء الداخلي للتنظيمات والفصائل الفلسطينية وإجراء مقاربات أو مقارنات بينها وبين الأحزاب السياسية كون الأحزاب تلعب دوراً مهماً في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في أي بلد في العالم، كذلك الوقوف على مختلف برامجها الانتخابية.

٥ - إجراء مقاربات ومقارنات بين تجربتين انتخابيتين حصلتا في السنوات العشر الأخيرة، الأولى في عام ١٩٩٦ والثانية في عام ٢٠٠٦، والتطورات التي تناولت بنية النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة أن الانتخابات الأخيرة شهدت مشاركة جميع فصائل العمل الوطني تقريباً، بما فيها حماس واليسار الفلسطيني.

تأطير وتأسيس نظري

يعتقد جبرائيل ألوند أن النظام السياسي لأي دولة يتكون من أربعة عناصر مهمة وضرورية: ١ - مواطنون ومجموعات اجتماعية تبحث عن تحقيق رغباتها السياسية، وبخاصة الأمن والسلام والحرية؛ ٢ - هيئات لصنع القرارات واتخاذها، ومجموعة قوانين تحكم هذه الهيئات؛ ٣ - مجموعة قرارات ذات تأثير قوي، تقوم بتوزيع المصادر الاقتصادية وتقنين القيم الاجتماعية والسياسية؛ ٤ - مجموعة تفاعلات وأدوار موزعة بين المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)^(١).

ويجزم هارولد لاسويل، بالمقابل، بأن صفة السياسي يجب أن ينظر إليها في سياق السلطة لأن النظام السياسي في النهاية يعكس علاقة النفوذ بين أصحاب النفوذ القائم على أساس ممارسة السلطة^(٢). أصحاب المدرسة الديناميكية في السياسة والتحول الديمقراطي

(١) Gregory S. Mahler, *Comparative Politics: An Institutional and Cross - national Approach*, 3rd ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2000), pp. 6-16.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

يتبنون أطروحات قريبة من فرضيات لاسويل، حيث يذهبون في اتجاه افتراض أن النظام السياسي الديمقراطي يأتي ضمن رزمة كاملة ومتكاملة، تتبناها النخب السياسية إذا تلاقحت مع مصالحها وحافظت على أدوارها. ويتقدم أي مجتمع نحو نظام سياسي يمتاز بالتعددية والنسوج والدمقرطة، حتى وإن كان محافظاً، هذا إذا تبنت النخب السياسية الفاعلة، على مستوى الأجهزة والإدارات الحكومية، المشروع الديمقراطي، الذي ينسجم مع مصالحها وامتيازاتها، واستطاعت على المدى القصير تشجيع رموز وقادة الأحزاب السياسية المعارضة وتحفيزها على البقاء داخل حدود اللعبة السياسية^(٣).

هذا الترتيب بين النخب يكفل للنظام السياسي فاعليته واستمراريته، وبخاصة في مراحلها الأولى، من خلال اتفاقيات ضمنية بين النخب الحاكمة والمعارضة الراشدة العقلانية. من هنا

إن أي مجتمع يمكن أن يتقدم نحو نظام سياسي يمتاز بالتعددية إذا تبنت النخب الفاعلة فيه المشروع الديمقراطي.

يظهر نموذج العامل العقلاني الذي يمزج المصلحة الوطنية مع المصلحة الشخصية، ويكفل ذلك اتفاقيات ومعاهدات وتفاهات تضمن حماية الملكية، وتوزيع المصادر والموارد. ويساهم هذا النموذج في منع نشوب ثورات وقلل داخلية، كون الشعب قد أفرغ شحنه النفسية في تجربة انتخابية، وأصبح إما مناصراً للحكومة أو مسانداً للمعارضة. حسب هذه المدرسة، يتم تعزيز

الديمقراطية في النظام السياسي حينما تصبح السياسة روتينية ومملة، والمتطلب الوحيد لوجود نظام سياسي مكتمل، هو وجود دولة وطنية معروفة الحدود السياسية والرقعة الجغرافية^(٤).

أما ديفيد إيستون فيعرّف النظام السياسي بأنه تلك المتغيرات المتعلقة بالحكم وتنظيماته والجماعات السياسية والسلوك السياسي، لذلك حدد إيستون ثلاثة عناصر من الضروري توافرها في أي نظام سياسي وهي: ١ - صنع السياسات «السلطة التشريعية»؛ ٢ - تنفيذ السياسات «السلطة التنفيذية»؛ ٣ - عملية إلزام المجتمع هذه السياسات وإعطائها التفسير الصحيح «السلطة القضائية». ما يميز أفكار إيستون تناوله مفهوم بيئة النظام السياسي التي تتكون من البيئة المجتمعية الداخلية والبيئة المجتمعية الخارجية. على الصعيد الداخلي، يتأثر النظام السياسي بمجموعة الأنظمة الموجودة والتي تتمثل بمجموعة الاتجاهات وأنماط السلوك والأفكار التي يمكن وضعها تحت عنوانين اقتصادية وثقافية واجتماعية وسيكولوجية وحضارية. أما على الصعيد الخارجي، فالنظام السياسي يتأثر في البنية السياسية والاقتصادية التي تضم الأحلاف العسكرية ودور الأمم المتحدة والنظم الإقليمية والتكتلات الاقتصادية

(٣) Political Transitions in the Arab World, Part One: Theoretical Considerations and Inter regional Parallels (conference), edited by Ronald Suny, Philippe Schmitter and Javier Santiso; introduction by Roger Heacock, Models and Cases in the International System; 3, 5 (Birzeit: Birzeit University, Graduate Institute of International Studies, 2001), pp. 61-104.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١ - ١٠٤.

وموازن القوى الدولية والإقليمية والنظم الثقافية الدولية في ظل عولمة الثقافة والإعلام^(٥).

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

يقول جميل هلال إنَّ اتفاقيات أوسلو والتفاهات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تلتها، مهدت لتحولات جذرية واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها كان قيام سلطة وطنية فلسطينية أول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث على جزء من إقليم فلسطين التاريخية. وقد سعت السلطة الوطنية منذ قيامها إلى نقل عملية صنع القرار السياسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر ودوائر ووزارات تابعة لها. وإعتمدت في فرض سلطتها على الإقليم المخصص لها، أساليب ووسائل متنوعة، منها بناء قوة أمنية مسلحة احتكرت شرعية استخدام العنف المنظم، ورخصت التجاوزات القانونية ومصادرة حقوق الإنسان باسم بناء الوطن والوطنية، وعلى اعتبار أن المرحلة التي يمر فيها الشعب الفلسطيني لا تسمح بالتعددية والانفلات الكلامي والفكري، لأن ذلك يضر بالمشروع الوطني الفلسطيني «المقدس». كما سعت السلطة إلى احتواء المجتمع المدني واستمالة وإرضاء بعض المثقفين والانتلجنسيا، والحد من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام والرقابة الذاتية^(٦).

تكمُن إشكالية النظام السياسي الفلسطيني في كونه وليداً ناشئاً ويعيش مرحلة من الجنينية التي تعني عدم اكتمال الخصائص والملامح. وبرزت هذه المظاهر بجلاء بعد عودة كوادِر وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل بعد سنوات من العيش حياة الاغتراب والشتات. وقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني الداخلية من خلال محاولة بناء علاقة بين السلطة من جهة والشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته وأطيافه السياسية وتنظيماته من جهة أخرى. كما إن السلطة حاولت بناء نظام سياسي قادر على توفير بيئة قانونية ودستورية صحيحة لملاء الفراغ الذي تركه الاحتلال وبخاصة على الصعيدين الإداري والقانوني في ظل غياب الدولة السيادية والكيانية المستقلة^(٧).

قام النظام السياسي الفلسطيني في أعقاب أوسلو على أساس تحالف بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، وارتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصالحية. كما إن غياب المرجعيات القانونية وسيطرة الفصيل الواحد على السلطة، وتهميش السلطتين التشريعية والقضائية أدى إلى إضعاف النظام السياسي الفلسطيني، وعزز ذلك شُح الموارد الذاتية والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ما أثر سلباً في الشرعية الفلسطينية واستقلالية قرارها^(٨).

Mahler, Ibid., pp. 1-2.

(٥)

(٦) جميل هلال، الدولة والديمقراطية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،

١٩٩٦)، ص ٩ - ١٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٥.

(٨) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨)، ص ٧٦ - ٨٦.

أما على صعيد فصل السلطات، فقد أدى غياب قانون أساسي واضح، أو وثيقة دستورية جدية إلى استمرارية الغموض القانوني حول الصلاحيات والمسؤوليات المحددة لكل فرع من فروع الحكومة الفلسطينية، الأمر الذي أضعف المجلس التشريعي وشوش علاقته مع السلطة التنفيذية، وأصبحت المساءلة والمحاسبة، وبخاصة مساءلة السلطة التنفيذية، تعاني الهشاشة وعدم الجدية أيضاً. أما السلطة التنفيذية، فقد واجهت تحديات كبيرة في تحديد العلاقة بين مجلس الوزراء والرئاسة والعلاقة بين الحكم المركزي والحكم المحلي. ولم يستطع مجلس الوزراء العمل بشكل واضح وفعال بسبب طغيان الفصيل الواحد وسيطرته على السلطة، وبسبب السلطات والصلاحيات الواسعة التي تمتعت بها مؤسسة الرئاسة^(٩).

وفي فترة ما بعد أوسلو، اكتملت سطوة السلطة على المجتمع الفلسطيني من خلال احتواء الانتماءات العائلية العتيقة والتلاعب بورقة العشائرية، وظهر ذلك جلياً في سياسة التعيينات في المناصب الحكومية العليا، وفي سياسيات وقراءات اتخذتها الوزارات المختلفة عندما تعاملت مع فروعها وهيئاتها المحلية في المدن الفلسطينية الأخرى، حيث أضحت العلاقة في النهاية علاقة المركز في رام الله مع التوابع الثانوية في المدن الأخرى^(١٠). وأصبحت العشائرية و«التضامنيات المحلية» تميل إلى الظهور مع تراجع نفوذ «التضامنيات الوطنية الطوعية»، وبخاصة الأحزاب والقوى السياسية. وقد جرى الاستقواء بالتضامنيات المحلية من قبل السلطة المركزية لمحاصرة التشكيلات السياسية الوطنية، وذلك، لأن الروابط العائلية الإرثية لديها استعداد تام للدخول في علاقات «زبائنية محضة» أكثر من استعداد التشكيلات السياسية والوطنية لفعل ذلك^(١١).

لقد دشنت اتفاقية أوسلو مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بعد أن بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتحول من حركة مقاومة وتحرير وطني إلى حركة بناء حكومي مؤسساتي، لذلك، لجأت السلطة الوطنية إلى استراتيجية جديدة من خلال ربط مصالح النخب السلطوية بالنخب المحلية في الداخل، وبخاصة نخب العائلات والعشائر الكبيرة والمؤثرة. وأثبتت انتخابات العام ١٩٩٦ أن جذور العائلية ما زالت راسخة في العمق الفلسطيني، بحيث استغلت من قبل النخب السلطوية الجديدة. هذه العلاقة بين نخب السلطة القادمة من الخارج والنخب الوطنية المحلية داخل الوطن، تضمنت توزيع المصالح والأدوار والمناصب بشكل يضمن إدامة علاقات من السيطرة على المجتمع الفلسطيني وتجمعاته السكانية التي تعاني أصلاً من التفكيت والكنتنة بفعل الاستيطان والطرق الالتفافية والانفصال الجغرافي بين الضفة وقطاع غزة^(١٢).

(٩) ميشيل روكارد، «الإصلاحات في السلطة الفلسطينية: ما الجديد؟» (نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

(١٠) علي الجرباوي، أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، ١٩٩٦).

(١١) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٨٥.

(١٢) انظر دراسة برنارد سابيل حول النخب السياسية الفلسطينية على موقع: <http://www.yahoo.com/politicaelites>.

أما القطاع الحكومي فقد تَصَحَّم في عهد السلطة، وترهلت الإدارة العامة التي أشبعت بأعداد هائلة من الموظفين المؤهلين وغير المؤهلين، وأضحت السلطة مصدر تشغيل وتوظيف مهم للشباب الفلسطيني. وقد اعتمدت السلطة على كادر من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وموظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية، وإلى حد ما على كوادرات المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والمثقفين^(١٣). ويعود النمو السريع للقطاع العام إلى عدة أسباب منها: زيادة أعداد المتفرغين في أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية علاوة على دور الاعتبارات التنظيمية والحزبية، وبما فيها تحول حركة فتح إلى حزب حاكم؛ وتوجه السلطة إلى منح الجانب الأمني في الاتفاقيات مع إسرائيل اهتماماً خاصاً، وغياب الوحدة الإقليمية لمناطق السلطة الوطنية بين الضفة الغربية وغزة، ما سبب الازدواجية في الإدارات العامة. واستُخدم التوظيف من قبل السلطة لشراء الولاء السياسي للأفراد والجماعات، ومما زاد من تعقيد الأمور أن الاقتصاد الوطني الفلسطيني في السنوات العشر الأخيرة بقي ريعياً، معتمداً على المساعدات والمنح الخارجية بعيداً عن الإدارة الفاعلة والإنتاجية العالية^(١٤).

مجتمع مدني في ظل غياب دولة

يكتسب الحديث حول المجتمع المدني والدولة الوطنية (Nation - State) أهمية خاصة والعالم يدخل أبواب ألفية جديدة، حتى إن الكثير من الكتاب والمفكرين والصحافيين ذهبوا إلى حد التنبؤ باضمحلال دور الدولة في السنوات القادمة في ظل عالم مَعُولَم في كل المجالات والحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاتصالية. من هنا يبرز دور المنظمات المدنية والطوعية كقطاع ثابت بين الدولة والسوق، ليقوم بمهمة تخفيف وطأة الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي وتضييق الفوارق بين الأغنياء والفقراء^(١٥). ويرى مايكل ولزر أن المجتمع المدني ما هو إلا شبكة كثيفة من المنظمات المدنية تعمل بطريقة مفتوحة وشفافة في مجتمع ديمقراطي، يمتلك قدرات الوصول إلى صانع القرار والتأثير فيه.

هذه الشبكة تساهم بشكل مباشر في التنمية والاستقرار والفاعلية للسياسة الديمقراطية الوطنية^(١٦) ويرى سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني يتكون من التنظيمات غير الإرثية في المجتمع، أي التنظيمات التي ينضم إليها الفرد طوعية، ولا يولد فيها أو يرثها كما هو الحال في التنظيمات التقليدية كالعائلة والحمولة والعشيرة. لكن برهان غليون يعتقد جازماً أن المجتمع

(١٣) جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية [د. م. د. ن.، ٢٠٠٢)، ص ٦٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٥) برهان غليون، «عصر الدولة القومية في ظل العولمة»، القدس، ١٩/١٢/١٩٩٩، ص ٢٢.

(١٦) Munther Dajani, «The Concept of Civil Society», http://www.passia.org/special_projects/97/ (١٦) PolicyAnalysis/Part1-3.htm > .

المدني يضم الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافية، أي لا يوجد تمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي^(١٧).

ولعل ما يميز المجتمع المدني الفلسطيني هو خصوصيته الشديدة، بحيث نما وتطور في ظل غياب دولة سيادية. وقد تمكنت المؤسسات المدنية الخدمانية من تطوير مشاريعها الخيرية جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والمجالس النقابية والاتحادات الطلابية ووسائل الإعلام، التي تشكل في النهاية مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في فلسطين^(١٨) وحاولت السلطة الوطنية منذ تأسيسها بموجب اتفاقيات أوسلو بناء أجهزة مدنية وعسكرية قادرة على سن القوانين والتشريعات المنظمة للعلاقة بين المجتمع والدولة وسد الفراغ

إنّ ما يميز المجتمع المدني الفلسطيني هو خصوصيته الشديدة كونه نما في غياب دولة سيادية.

القانوني والإداري الذي خلفه انسحاب الاحتلال من الأراضي الفلسطينية^(١٩). كما تزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي صبت اهتماماتها على مواضيع مدروسة وممولة من الخارج، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الحريات العامة ومكانة المرأة في المجتمع المحلي.

ومع إنجاز انتخابات المجلس التشريعي والانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٦، أنشئت العديد من المؤسسات الأهلية المعنية بأمور الانتخابات، واستطلاعات الرأي العام ودراسات حول قضايا السلام والديمقراطية. كما غطت شبكة المنظمات الأهلية المحلية نشاطات واسعة في مجالات الصحة والتعليم والجامعات والبيئة والتلوث والإغاثات الطبية والزراعية وعمليات تدريب وتأهيل الأسرى والمعوقين^(٢٠).

يتفق عدد من الباحثين أن دور المجتمع المدني هو مساند ومكمل لدور السلطة التنفيذية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وفعلي. ومن هذا المنطلق، قام العديد من الباحثين والمتقنين الفلسطينيين وحتى الرموز السياسية وأعضاء في المجلس التشريعي بدراسات نظرية تحليلية وأخرى مسحية استهدفت موضوع المجتمع المدني وأثره في التحول الديمقراطي المستقبلي في فلسطين. ولا بد من عرض بعض أهم وجهات النظر في هذا المجال ومن ثم التعليق النقدي التحليلي لها من منطلق أن هذه الدراسات قامت بتناول مواضيع وقضايا في ظل نظام

(١٧) جورج جقمان، «المجتمع المدني والسلطة»، في: جورج جقمان، الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥) ص ١٠٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٩) خليل الزين، «العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية»، السياسة الفلسطينية، العدد

٢٤ (خريف ١٩٩٩)، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢٠) ريما حمامي، «المنظمات الفلسطينية غير الحكومية.. اعتراف السياسة في غياب المعارضة»،

السياسة الفلسطينية، العدد ١٠ (ربيع ١٩٩٦)، ص ٩٦.

سياسي غير مكتمل، وأن أغلب هذه القضايا ما زال موضع نقاش وجدل.

في دراسته التحليلية الشاملة، يرى زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي أن منظمات العمل الأهلي هي الأهم في التحول الديمقراطي على الساحة الفلسطينية، إلا أنها مطالبة مع الأحزاب اليسارية ببلورة أطروحات ديمقراطية متكاملة للتعامل مع الواقع الفلسطيني، تسمح لها بتجاوز خلفيتها الماركسية العتيقة وتطوير ممارسة عملية للديمقراطية الشاملة. ويخرج أبو عمرو بنتائج مهمة حول العوامل المؤثرة سلباً في موقف المنظمات الأهلية من الديمقراطية أهمها: مدى تعبير هذه المنظمات عن المصلحة العامة في مواجهة المصلحة الشخصية الفئوية الضيقة ومدى إيمانها وممارستها القيم الديمقراطية في أطرها وتركيبها الداخلي^(٢١).

جورج جقمان، مدير مؤسسة (مواطن) في رام الله وأستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، أكد أن المجتمع المدني الفلسطيني يمثل «مجموعة من التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية، لها تعبير تنظيمي في المجتمع، ولها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي فيه». إلا أنه يرى أن استخدام تعبير المجتمع المدني في الإطار المحلي الفلسطيني لا يعبر إلا عن العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة القسرية ودور هذه المنظمات من الحد من «هيمنة وجبروت السلطة وإخضاعها للمساءلة». وخلص جقمان إلى أن النظام الديمقراطي الذي تصان فيه حقوق الإنسان وتسود فيه الحريات العامة وحكم القانون والمؤسسات المدنية القانونية، لن يتأتى إلا عن طريق «صراع مستمر بين المجتمع المدني والدولة»^(٢٢).

مصطفى البرغوثي، عضو المجلس التشريعي وأحد نشيطي المنظمات غير الحكومية، يخرج بنتيجة تلقائية مفادها أن حفاظ هذه المؤسسات المدنية على الديمقراطية الداخلية يؤثر إيجابياً في التحول الديمقراطي على الساحة الخارجية. ويطالب البرغوثي هذه المؤسسات بتعميق وتفعيل العلاقة بالجمهور الفلسطيني العريض والتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي، أو تمويل السلطة الوطنية من أجل ضمان الشفافية والاستقلالية في العمل الأهلي. يعتقد البرغوثي أن هذه المنظمات يجب أن تشكل قوة ضغط فاعلة أو لوبياً مؤثراً في السلطة، مطالباً إياها بالحفاظ على مصالح الفئات المجتمعية التي تمثلها. وهو بذلك قرن بين عمل هذه المؤسسات والأحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية، الأمر الذي أثار الكثير من الانتقادات والمساءلات في أوساط شعبية وسياسية في الأراضي الفلسطينية^(٢٣).

أما خليل الشقاقي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية سابقاً ومدير المركز الفلسطيني للدراسات المسحية والسياسية، فيبدو متشائماً في تحليله حول مستقبل المنظمات

(٢١) زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥) ص ٩٠ - ٩١.

(٢٢) جقمان، «المجتمع المدني والسلطة»، ص ١١١.

(٢٣) مصطفى البرغوثي، «منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة»، ورقة قدمت إلى مؤتمر بير

زيت بين ١٣ - ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، ص ٣ - ٧.

غير الحكومية في فلسطين، لأن قيام السلطة الوطنية أفقد هذه المنظمات بعض أسباب ومبررات وجودها. « فالواقع السياسي والاقتصادي الصعب، المتمثل بالتوتر المستمر مع القوى الإسلامية وفرض إسرائيل الحصار على بعض مناطق السلطة وشرذمتها، قد دفع الدول المانحة إلى التركيز على الحاجات الفورية الملحة لإيجاد فرص عمل وتقوية أجهزة السلطة ومؤسساتها، ما أفقد هذه المنظمات غير الحكومية جزءاً مهماً من مصادر دعمها»^(٢٤).

إن استخدام مصطلح المجتمع المدني في السياق الفلسطيني قد خلق تعقيدات وإرباكات فكرية ومفاهيمية بين المثقفين والإنتلجنسيا والأكاديميين الفلسطينيين بحكم طبيعة المصطلح نفسه ومدى اتساقه مع البيئة الفلسطينية. ويصر زياد أبو عمرو على أن هناك مجتمعاً مدنياً فلسطينياً ينمو في الضفة وغزة حتى في ظل غياب دولة سيادية فلسطينية على الأرض^(٢٥). لكن علي الجرباوي وعزمي بشارة ينفيان مثل هذه الإمكانية، لأن هناك تجاهلاً لمقومات المجتمع المدني في الوضع الفلسطيني، وبخاصة تلك المرتبطة بالبيئة المدنية والثقافة السياسية المشاركة وعناصر الدولة الديمقراطية القوية^(٢٦). كما إن تعريف المجتمع المدني فضفاض وضبابي بحيث يشمل الأحزاب والقوى السياسية، إضافة إلى المنظمات الإرثية.

تعتبر الأحزاب والقوى السياسية مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع المدني بحسب العديد من الآراء ووجهات النظر المختلفة، فالأحزاب السياسية تلعب دوراً خاصاً في إحداث تحول ديمقراطي، بحيث لا يوجد نظام ديمقراطي معاصر من دون أحزاب، فالديمقراطية كنظام سياسي يكتمل بناؤها عندما يكون هناك معارضة نشطة وقوية تُسائل وتحاسب الحكومة، كما إن المعارضة القوية تشكل ضماناً أكيداً لعدم قيام نظام دكتاتوري تسلطي يصادر الحقوق ويفترس المجتمع^(٢٧). وفي المضمون الفلسطيني، غابت الأحزاب السياسية ذات البرامج العملية الواضحة في انتخابات ١٩٩٦ بعدما سيطر تنظيم أو حزب واحد على النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات، وبعدها اعتكفت المعارضة اليسارية والإسلامية عن المشاركة في هذه الانتخابات. إن عدم رؤية المضمون في برامج الأحزاب والقوى الوطنية قد هيا الظروف الموضوعية لاستنهاض الهويات المحلية والمناطقية وكل التضامنيات الاجتماعية والإرثية الأخرى، فامتسع تأثير العائلية والعشائرية بحيث أضحت مع مرور الوقت بديلاً عن المشروع الوطني الكامل. هذا الاستنهاض للعائلية والعشائرية يقتل أي جهد، أو أي مسعى جاد وحقيقي لتعزيز الديمقراطية على مستوى النظام السياسي ومؤسساته وعلى مستوى القاعدة الشعبية.

(٢٤) خليل الشقاقي، التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، البناء الوطني، والانتخابات (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٢١ - ٢٢.

(٢٥) أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٧) جورج جقمان، «ما هو العمل السياسي؟» ورقة قدمت إلى: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني:

وقائع المؤتمر السنوي الأول لمؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٤/١١/١٩٩٥ (رام الله:

مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، [١٩٩٦])، ص ٧٦.

معطيات جديدة في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦

عمقت الانتخابات التشريعية السابقة (١٩٩٦) التي اعتمدت نظام الدوائر، جذور العشائرية والحمائلية والجهوية والمناطقية في المجتمع الفلسطيني، ما انعكس سلباً على عمل السلطة التشريعية، لأن عدداً لا بأس به من أعضاء المجلس التشريعي عبروا على جسر العشائرية والقبلية للوصول إلى المجلس التشريعي، وأثبتوا لاحقاً عجزاً واضحاً في فهم طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وبخاصة تلك المرتبطة بسن القوانين والتشريعات التي تنظم حياة الأفراد والمجتمع^(٢٨). كما إن بعضهم كان همه الأول التقرب من السلطة التنفيذية والتنسيق معها بشكل دوري لضمان الظفر بالوزارات التنفيذية، ما أضعف رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. إن الخلل الواضح في البناء الإداري والمؤسساتي الذي اعتري - وما زال يعتري - الوزارات والمؤسسات التنفيذية، وما تعانیه من ترهل إداري وبيروقراطية مقبّية وغياب الفاعلية والإنتاجية عند عدد كبير من العاملين والموظفين فيها، يرجع بالضرورة في بعض جوانبه إلى مدى سيطرة السلطة التنفيذية، ودرجة غياب القوانين والتشريعات الجازمة التي تفصل بين المصالح الذاتية والمصلحة العامة^(٢٩).

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في ظل ظروف ومعطيات موضوعية وميدانية مختلفة عن تلك التي سادت خلال الانتخابات التشريعية الأولى في العام ١٩٩٦. إذ جرت في وقت كان ما زال الشعب الفلسطيني يخوض معركة وجودية ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتمد يومياً إغتيال الديموغرافيا وتهويد الجغرافيا في الأراضي الفلسطينية^(٣٠). وانتفاضة الأقصى التي تفجرت قبل خمس سنوات صبغت الحياة الفلسطينية بكل مكوناتها وجزئياتها بطابع خاص، بحيث جرب فيها الفلسطينيون ألواناً مختلفة من المقاومة، وقد راوحت بين مظاهر العصيان المدني والمقاومة اللاعنفية إلى العسكرة واستخدام السلاح والعمليات الفدائية الميدانية داخل الخط الأخضر وفي حدود الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع. والنقطة الإيجابية هنا هي الاقتناع الذي بدأ يتبلور ويترسخ لدى فصائل وتنظيمات المقاومة بأن الانتخابات والمشاركة فيها نمط جديد من المقاومة، لأنها تُثَبِّتُ الفلسطيني في الأرض وتخلق مواطنة فلسطينية حقيقية مندفعه باتجاه الثبات والصمود في مواجهة سياسة إحلالية يمارسها الاحتلال. إن كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني بدأت تدرك أن الجهد الميداني المقاوم يحتاج إلى استثمار

(٢٨) أيمن يوسف، «الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦: توسيع دائرة التعددية والدمقرطة»، ملحق العمل الأهلي (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٢٩) محسن أبو رمضان، «الانتخابات التشريعية والأجندة الاجتماعية والحقوقية»، الأيام (فلسطين): ٢٠٠٦/٢/٢٢، ص ٢٢.

(٣٠) حول البعد الديمغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي، ومدى خوف إسرائيل من القنبلة الديمغرافية في فلسطين التاريخية، انظر: عبد الرحمن المغربي، «الأبعاد الديمغرافية في الصراع العربي - الإسرائيلي بين الواقع والوهم»، الأسوار، العدد ٢٦ (٢٠٠٤)، ص ١٢٩ - ١٣٥، وإيليا زريق، «الديموغرافيا والتراشفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٥ (صيف ٢٠٠٣)، ص ٤٢ - ٥٢.

سياسي بحيث تكون المشاركة في الانتخابات التشريعية أحد مظاهره وتجلياته^(٣١).

نقطة أخرى تستوجب الوقوف عندها، هي المشاركة السياسية لحركة حماس في هذه الانتخابات، كون الحركة رفضت بشكل قاطع المشاركة في الانتخابات السابقة بناءً على تبريرات وأرضيات عقائدية وأيديولوجية وسياسية^(٣٢). لكن يبدو أن حركة حماس بدأت تدرك جيداً أن جناحها العسكري قدم العشرات من الشهداء ونفذ العشرات من العمليات الفدائية، وأن هذا الجهد العسكري لا بد أن يتوازى ويتزامن مع رافعة سياسية قوية حتى تستطيع الحركة قطف ثمار سياسية. الظاهر أن حركة حماس استطاعت خلق معادلة توازن فيها بين السياسي والمقاوم بشكل يكفل للحركة مخاطبة الجماهير بلغتين: لغة المقاومة ولغة صندوق الاقتراع، وكلتا اللغتين بحاجة إلى حاضنة جماهيرية واسعة^(٣٣). إن الحركات

بدأت كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني تدرك أن العمل المقاوم يحتاج إلى استعمار سياسي.

السياسية الإسلامية، ومنها حركة حماس التي تمتاز بالوسطية والاعتدال داخل الطيف الإسلامي العام، أخذت تقرأ خارطة السياسة الإقليمية والدولية في درجة تسمح لها بتحويل نشاطها الاجتماعي الوعظي والاقتصادي الخيري إلى استثمار سياسي، يؤهلها لإعتلاء مناصب سياسية تكون فيها قادرة على اتخاذ

قرارات سياسية مصيرية تخص الأمة والدولة والمجتمع^(٣٤). ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن مشاركة حماس في هذه الانتخابات تعد خطوة ايجابية ومسؤولة تجاه ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني ومأسسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. مع هذا تحتاج حماس أن تخلق توازناً واضحاً بين بعدين: العقائدي/الأيديولوجي من جهة والسياسي/البراغماتي من جهة أخرى، حتى تستطيع أن تبقى وأن تصمد داخل اللعبة السياسية^(٣٥).

أما بالنسبة إلى حركة فتح، فهي فصيل رئيس من فصائل العمل الوطني الفلسطيني حاولت إدارة الصراع وإدارة الأزمة مع الاحتلال، من خلال تطوير استراتيجياتها ومن خلال تنويع تجاربها النضالية، العسكري منها والسياسي. لكن يبدو أن فتح قد خسرت بشكل كبير

(٣١) «حركة حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة»، شارك في الحوار زياد أبو عمرو [وآخرون]، أجرى الحوار طلال عوكل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٨ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٥ - ٨.

(٣٢) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٩٦.

(٣٣) يشترط هاني المصري خوض حماس أشكال جديدة من النضال والمقاومة والكفاح حتى تستطيع أن توازن وتوازي بين السياسة والسلطة من جهة والمقاومة من جهة أخرى، انظر: هاني المصري، «الجمع ما بين السلطة والمقاومة»، الأيام، ٢٠٠٦/٢/١١، ص ٢٢.

(٣٤) هلال، المصدر نفسه، ٩٨.

(٣٥) صلاح الدين حافظ، «تيارات دينية أمام تحديات الحكم»، الأيام، ٢٠٠٦/٢/٢، ص ١٨.

بعد غياب ياسر عرفات، صاحب الشخصية البراغمية والكارزمية القادرة على إدارة التناقضات داخل فتح، ولعل الانشقاقات التي تلوح في الأفق وحالة الصراع بين الجيل الشاب الذي تخرج من رحم الانتفاضات والجيل القديم، هو إحدى المؤشرات على ذلك^(٣٦). مع هذا تبقى فتح الأكثر قدرة على المعركة السياسية الحالية لأنها تقدم السياسي على العقائدي وتقدم البراغماتي على المثالي/الطوباوي.

ولا بد من الإشارة إلى أن انتفاضة الأقصى خَرَجَت العديد من القيادات الميدانية التي تطمح للعب دور سياسي وطني، وأن سياسة الانسداد وغلq الأبواب أمام هؤلاء من قبل القيادات النخبوية المخضمة قد يدفع هذه القيادات الشابة إلى الانشقاق أو الخروج عن الخط السياسي والتنظيمي لفصيل ما^(٣٧).

و التحول الأخير المهم الذي جرت في ظله الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ هو على المستوى القانوني والدستوري، فقانون الانتخابات تم تعديله بطريقة تكفل زيادة أعضاء المجلس التشريعي من ٨٨ إلى ١٣٢ عضواً، واستبدال نظام الدوائر بالنظام المختلط، ما يسمح بتقسيم الأعضاء المرجح وصولهم إلى التشريعي مناصفةً بين الدوائر والقوائم النسبية. وهذا النظام الانتخابي المختلط يجمع إيجابيات الدوائر وحسنات القوائم النسبية، على الرغم من النقد الذي وجه إلى نظام الدوائر على أنه يعمق ويعزز العشائرية والمناطقية، إلا أن هذا النظام في الوقت نفسه يعطي الفرصة للناخب والمواطن العادي أن يحاسب من انتخبه وأوصله إلى التشريعي، كون عضو التشريعي له مكتب في مقر المجلس التشريعي في المحافظة التي تم اختياره ليمثلها. أما نظام القوائم فينمي المواطنة الصحيحة ويقوي البرامج الانتخابية لمختلف الفصائل والتنظيمات والمستقلين الذين يدخلون المعترك الانتخابي، وبالتالي تكون المنافسة بين برامج انتخابية مختلفة، بغض النظر عن الشخوص والأفراد، وبعيداً عن الشعور بالقرب الشخصي أو العائلي من المرشح^(٣٨).

إن التحولات والمتغيرات التي تم استعراضها تركت بصمات واضحة على الانتخابات التشريعية الثانية، وسيكون لدرجة التفاعل في ما بينها، تأثير في مجمل العملية السياسية الفلسطينية، وفي عملية مصارعة الاحتلال ومستقبل البناء المؤسساتي في ظل وجود نظام سياسي لم تتضح معالمه بعد .

(٣٦) حول المكونات الكارزمية والبراغمية في شخصية ياسر عرفات، انظر: محمد خالد الأزعر، «عرفات ونموذج القيادي.. قراءة أولية»، صامد الاقتصادي، العددان ١٢٩ - ١٤٠ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ص ٢٩ - ٣١، وممدوح نوفل، «عرفات بعد مدريد: من خنادق التطرف إلى ميدان الواقعية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٠ - ٦١ (خريف - شتاء ٢٠٠٥)، ص ٣٨ - ٥٨.

(٣٧) بسام أبو شريف، «حماس فوجئت بحجم الفوز وعليها أن تكون واعية وحكيمة»، ملحق الديموقراطي، العدد ٢٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، ص ٣.

(٣٨) الملتقى المدني، «تقوية صوت النساء والشباب في اختيار ممثليهم المستقبليين»، القدس، ٢٠٠٥، ص ١٥ - ٢٣.

تجدد دور الأحزاب والتنظيمات في الانتخابات التشريعية الثانية

قبل الخوض أو التعمق في النظام الحزبي الفلسطيني، والتطرق إلى خصائصه وسماته المختلفة، لا بد من تعريف الحزب السياسي وشروط قيامه ومتطلبات ثباته واستمراريته في الحياة السياسية. يُعرّف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الأفراد والشخصيات المتجانسين فكرياً وسياسياً، لهم برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي واضح ويسعون في النهاية إلى دخول المعترك السياسي والوصول إلى السلطة التي تؤهلهم لاتخاذ قرارات.

يصعب الجزم أن هناك نظاماً حزبياً مكتمل البناء والبنية في فلسطين، وواضحاً في خصائصه وسماته، وإن افترضنا أنه موجود على أرض الواقع فهو مأزوم ومتأزم على صعيدين: **الصعيد الأول** على مستوى النظام السياسي نفسه، الذي لم تتضح هويته وطبيعته بعد، فلا هو نظام رئاسي على النمط الأمريكي، ولا هو نظام برلماني على النمط البريطاني بحيث يمنح صلاحيات وسلطات أوسع للبرلمان، وإنما هو نظام مختلط، تتداخل فيه صلاحيات السلطة التنفيذية بشقيها، مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء^(٣٩). كما إن السلطتين التشريعية والقضائية تتمتعان بصلاحيات إسمية وشكلية لا ترقى إلى درجة الصلاحيات الحقيقية لحماية مبدأ الفصل بين السلطات والحفاظ على الحريات العامة. مشكلة النظام السياسي الفلسطيني أنه متأزم أيضاً بسبب غياب قانون أحزاب عصري ومتقدم يتناسب مع تطورات العمل السياسي الفلسطيني، وتنوع التجارب الفكرية والأيدولوجية والحزبية التي عايشها الفلسطيني في العقود الأربعة الأخيرة.

أما على **الصعيد الثاني**، تعاني الحزبية في فلسطين ظاهرة توالد العديد من التنظيمات والفصائل الفلسطينية تحت مسميات مختلفة، «حركة»، «جبهة»، «حزب» أو «جماعة» وإلى غير ذلك من المسميات التي تجسدت على أرض الواقع في مرحلة النضال والمقاومة ضد الاحتلال^(٤٠). ومن المعروف أن مختلف التنظيمات والفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير اكتسبت تمثيلها داخل مؤسسات المنظمة عن طريق التعيين بأسلوب الكوتات أو المحاصصة من دون أن يبذل جهد جدي لتمثيلها عن طريق الانتخاب، كونها نمت في الخارج وعكست الشتات الفلسطيني. إن أسلوب التعيين لشغل المناصب وملء الشواغر داخل مؤسسات منظمة التحرير قد أضعف فعلاً الديمقراطية الداخلية لدى كل التنظيمات والفصائل وخلق فجوة كبيرة بين النخب السياسية والقيادات المخضرمة لهذه التنظيمات من جهة وقاعدتها الشعبية وال جماهيرية والتنظيمية من جهة أخرى^(٤١).

على مستوى التنظيمات والفصائل التي لم تصل بعد إلى مرحلة الأحزاب الكاملة، تبقى فتح

(٣٩) محسن أبو رمضان، «الانتخابات التشريعية ومقولة المستقلين والحركات الاجتماعية»، الأيام، ٧/

٢/٢٠٠٦، ص ١١.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) داوود تلحمي، «نقاشات فلسطينية حول وجود أو عدم نظام حزبي في فلسطين»، <http://

www.almassar.com/link17.html >.

تمثل التيار الوطني الفلسطيني الرئيسي، فهي التي قادت النضال ونوعت آليات المقاومة وعكست المرحلة والواقعية السياسية في خطواتها. وساهمت فتح في إنشاء السلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو في ظل متغيرات دولية وإقليمية، وهي التنظيم الذي خرج من رحمه أغلب أعضاء المجلس التشريعي السابق والوزراء وأغلبية الوكلاء العامين والمديرين والموظفين أصحاب الدرجات الدنيا في مؤسسات السلطة. بقي شعار فتح في انتخابات ٢٠٠٦ التحرير والتنمية، بحكم علاقاتها الدولية والإقليمية وقربها من المؤسسات المالية الدولية والممولين الأجانب على الرغم من التشرذم والتفكك الداخلي اللذين تعانيهما الحركة بسبب الصراعات الداخلية التي تشهدها فتح على أسس عائلية وعشائرية ومناطقية وصراعات نخبوية داخلية^(٤٢).

أما حركة حماس فقد مثلت في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ حركة الإسلام السياسي الرئيسة التي انطلقت خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقد استفادت تاريخياً من مجموعة من العوامل والظروف المحيطة التي ساهمت في توسيع قاعدتها الشعبية وزيادة المد الجماهيري المؤيد لها، ومن هذه الأسباب هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ وتراجع المد القومي العربي في أعقاب ذلك، ونجاح الثورة الإيرانية، وانطلاق الإسلام الجهادي في أفغانستان في عام ١٩٧٩، وخروج قوات منظمة التحرير من بيروت في عام ١٩٨٢ وضعف شوكتها العسكرية^(٤٣). واكتسبت حماس شرعية مضاعفة من إنتفاضة الأقصى الحالية بعد تنفيذ العديد من العمليات الفدائية الناجحة في العمق الإسرائيلي ومساهمتها بطريقة مباشرة في عسكرة الانتفاضة. أما على الجانب السياسي الرسمي، فتبدو تجربة حماس حديثة في إدارتها للمعركة السياسية، وبخاصة أنها المرة الأولى التي تدخل فيها حماس تجربة انتخابية على صعيد الوطن الذي ما زال يئن تحت الاحتلال^(٤٤).

إن الاستقطاب الحاد بين فتح وحماس في صراعهما للحصول على أصوات الناخبين لن يكون في مصلحة العملية الانتخابية، ولن يخدم ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني على المدى البعيد، لأن الناخب الفلسطيني سيقع في دائرة الاختيار بين بديلين اثنين لا ثالث لهما^(٤٥). كما إن هناك خوفاً من أن تقوم فتح وحماس باقتسام كعكة النظام السياسي مناصفة، من دون أن يكون هناك نصيب للأحزاب الصغيرة والمستقلين من هذه الكعكة، ما يترك أثراً سلبياً في تطور النظام السياسي وسيؤثر في درجة ديمقراطيته، لذلك تظهر الحاجة الماسة لظهور بديل ثالث ربما يجمع اليسار الفلسطيني بكل أطيافه وألوانه السياسية وتلاوينه الأيديولوجية لكي يشكل خياراً ثالثاً يمكن الاعتماد عليه من قبل الناخب العادي.

(٤٢) محمد عبد ربه، «لماذا هزمت فتح»، ملحق الحال (معهد الإعلام، جامعة بير زيت) (١ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، ص ٣٠.

(٤٣) سعد الدين إبراهيم، «حماس والمد الإسلامي الديمقراطي»، الأيام، ١٩/٢/٢٠٠٦، ص ١٩.

(٤٤) ممدوح نوفل، «حماس والخيارات الوطنية الصعبة»، الطريق، العدد ٣٣ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)،

ص ٤.

(٤٥) عماد موسى، «آفاق النظام السياسي في ضوء نتائج الانتخابات»، الطريق، العدد ٣٣ (شباط/

فبراير ٢٠٠٦)، ص ١١.

صعود حماس وتراجع فتح

أفرزت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ نتائج لم تكن متوقعة، تمخضت عن صعود حماس وتراجع فتح إلى درجة سببت صدمة وفزعاً عند الكثيرين، بمن فيهم أنصار فتح الذين تعودوا دائماً أن يكونوا في القيادة والحكم. كما أدى انتصار حماس إلى إرباكات وبلابل نفسية ومعنوية واستراتيجية في علاقة الفلسطينيين بإسرائيل دولة الاحتلال^(٤٦)، وفي علاقاتهم بالجيران العرب ومنظومة العلاقات الإقليمية، لأن صعود حماس بهذا الشكل يمكن أن يترك آثاراً وتداعيات على الحركات الإسلامية المعتدلة، وبخاصة الإخوانية منها، التي تسعى إلى الوصول إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، ومن خلال إقناع العالم أن الإسلام كفكر ومنهج حياة لا يتعارض في صميمه ومضمونه مع تجربة ديمقراطية تعددية، حتى وإن ادعى البعض أن الإسلام النقي يتعارض مع الديمقراطية الغربية التي ترفع من العلمانية والتعددية شعارات عريضة لها. كذلك اذهل صعود حماس وتمكنها من القاعدة الشعبية العريضة في أوساط الفلسطينيين، العالم الخارجي لدرجة أن دعاة الديمقراطية وأنصارها في أوروبا والولايات المتحدة بدأوا يطلقون التصريحات والتعليقات المختلفة التي تدعو حماس إلى أن تمارس سياسة معتدلة تتنوع عناوينها تحت الاعتراف بإسرائيل ونزع سلاح المقاومة وضرورة إثبات حسن سيرة وسلوك في إدارة العلاقات الدولية^(٤٧).

حصلت حماس على نصيب الأسد من مقاعد المجلس التشريعي القادم (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً) وحصلت فتح على ٤٥ مقعداً فقط، بينما حصلت القوائم المحسوبة على اليسار الفلسطيني على ٩ مقاعد فقط، وما تبقى ظفر بها مستقلون. واللافت للنظر هو عدد المقاعد التي حصلت عليها حماس في أول تجربة انتخابية تخوضها على المستوى الوطني. كما إن الباحث في شؤون حماس وميثاقها العام يلمس ميزة مهمة تمتاز بها عن غيرها من التنظيمات والفصائل الفلسطينية الأخرى، فحماس في تعاملها مع أعضائها وتجنيد أعضائها جداً تركزت على التربية الدينية والأدلة العقائدية والانضباط التنظيمي العالي، لدرجة يصبح فيها العضو متفانياً في خدمة الحركة بغض النظر عن تحقيق مصالحه الذاتية أم لا^(٤٨). لقد استفادت حماس من حالة اليأس والإحباط والقنوط التي طغت على الشارع الفلسطيني في السنوات الأخيرة في ظل زيادة نسبة المحسوبيات والواسطات وشيوع قصص الفساد المالي والإداري والفلتان الأمني والتجاوزات الإدارية والحقوقية، كما إن عقم عملية السلام مع

(٤٦) برهم جريسي، «الأحزاب الإسرائيلية الكبرى ثلاثم برامجها مع فوز حماس»، **المشهد الإسرائيلي**، العدد ١٢٦ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، ص ٥.

(٤٧) طلال عوكل، «الانقلاب الديمقراطي وزمن المبادرات الكبرى»، **الأيام**، ٢٠٠٦/٢/٦، ص ١٨.

(٤٨) موسى أبو مرزوق، «ما الذي تريده حماس»، **الأيام**، ٢٠٠٦/٢/٥، ص ١٤. ولمعرفة الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعبوي الذي قامت به حماس في آخر عشرين أو ثلاثين عاماً داخل الأراضي الفلسطينية، انظر: زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩).

الإسرائيليين وحالة التشرذم والانقسام والصراعات الداخلية في فتح قد ساعدت في تدعيم قاعدة حماس الشعبية^(٤٩).

على صعيد حصول حماس على أغلبية داخل البرلمان الفلسطيني، ينظر البعض إلى أن الحالة الفلسطينية العامة قد دخلت في نفق مظلم وطريق مسدود، كون الحركة الفائزة في الانتخابات لا تملك برنامجاً سياسياً/اقتصادياً واضحاً، ولغياب استراتيجية حمساوية للتعامل مع مشاكل الشعب الفلسطيني، بما فيها السياسية الخارجية والعلاقات الدولية والتعامل مع المانحين والممولين الأجانب، وبخاصة أن موازنة السلطة الفلسطينية تعتمد بدرجة أساسية على التمويل الخارجي^(٥٠). في ظل هذا الوضع، هناك ثلاثة سيناريوهات للخروج من مأزق هبوط فتح وصعود حماس:

السيناريو الأول، قدرة حماس لإقناع فتح بالانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، بحيث يتم توزيع المناصب الأساسية بدرجة تكفل ذهاب وزارات مثل الداخلية والخارجية والمالية والتربية والتعليم لأعضاء فتح، كون فتح تتمتع بعلاقات دولية واسعة وبرنامج سياسي وإعلامي مقبول من العالم، وقد يخفف ذلك عن كاهل حماس لأن هذه المناصب تحمل في طياتها جوانب إتصال مع الإسرائيليين وأمريكا^(٥١).

إنّ المشهد الحزبي الفلسطيني لم يصل بعد إلى درجة النضوج وبقي مغلقاً على ذاته.

السيناريو الثاني، رفض فتح الدخول في تجربة ائتلافية مع حماس، وبالتالي ترك الساحة فارغة أمام حماس، بحيث لا يكون هناك بديل إلا تشكيل حكومة حمساوية، بكارر حمساوي. هنا لا بديل أمام حماس إلا تغيير برنامجها السياسي/الايديولوجي والتنازل عن بعض الشعارات العريضة والطوباوية التي من الصعوبة بمكان تطبيقها على أرض الواقع، بخاصة أن حماس أصبحت الآن في موقع القيادة لملايين الفلسطينيين الذين تواجههم مشاكل جمة ومعقدة كالبطالة والفقر والتعليم وفرص العمل وعملية البناء المؤسساتي الصحيح وطبعاً قبل كل ذلك الاحتلال الإسرائيلي^(٥٢). في هذا السيناريو يمكن لحماس أن تضمن قيام منظمة التحرير الفلسطينية ببعض الملفات الحساسة مثل عملية التفاوض مع الإسرائيليين وإدارة العلاقات الإقليمية والدولية.

أما السيناريو الثالث فهو تشكيل حماس حكومة تكنوقراط تضم مهنين وإنجلجنسيا وكفاءات علمية وأكاديمية معروفة ومشهود لها بالكفاءة والمهنية والنزاهة، بحيث تقوم حماس

(٤٩) انظر: أوري أفنيري، «يصرخون حماس»، **المشهد الإسرائيلي**، العدد ١٢٦ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)،

ص ٤، ورجب أبو سريّة، «فتح وحماس: تبادل المواقع والأدوار»، **الأيام**، ٤/٢/٢٠٠٦، ص ١٨.

(٥٠) حسين حجازي، «هل تعرف حماس كيف تلعب ورققتها الراححة؟»، **الأيام**، ٤/٥/٢٠٠٦، ص ٢٢.

(٥١) وليم نصار، «فتح والسلطة والمرحلة القادمة»، **القدس**، ١٧/٢/٢٠٠٦، ص ١٥.

(٥٢) محمد الصياد، «النجاح الذي أربك الجميع»، **القدس**، ١٨/٢/٢٠٠٦، ص ١٩.

بدعم هذه الحكومة من الخارج، ويمكن أن تقوم التنظيمات الأخرى بما فيها فتح بدعمها وبخاصة أنها تضم تكنوقراط وأكاديميين يمكن أن يبدعوا في إدارة الوزارات والمناصب التي سيكلفون في حمل أعبائها.

وبما أن حماس لجأت أو بالأحرى أجبرت على الجوء إلى حكومة حماسية شبه خالصة بالاعتماد على بعض أعضائها داخل التشريعي، وبمشاركة بعض الكفاءات المحسوبة عليها من خارج المجلس، لذلك تظهر حاجة ماسة لوضع استراتيجية تعامل فلسطينية مع القضايا الداخلية، وبخاصة تلك المتصلة بعلاقة المؤسسات السياسية الرسمية بعضها ببعض^(٥٣). هناك استقطاب ثنائي حصل في بنية النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فحماس مهيمنة على مجلس الوزراء وتتحكم بمداولات ونقاشات المجلس التشريعي كونها تمتلك الأغلبية، أما فتح فما زالت متمكنة من مؤسسة الرئاسة، ومن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. في ظل هذا الوضع، لا بديل عن نموذج اقتسام السلطات والصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء من جهة وبين السلطة الوطنية ومؤسسات منظمة التحرير من جهة أخرى بهدف إحداث انسجام داخلي في وقت يواجه فيه الفلسطينيون ظروف خارجية صعبة. والصيغة التي يمكن أن تخدم قضية الشعب الفلسطيني وتساهم في تنمية نظامه السياسي وتزيد فاعلية مؤسساته هي تلك التي تقوم على اعتراف صريح من حماس بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني مقابل قبول فتح الدخول في برنامج وحدة وطنية مع حماس^(٥٤).

ملاحظات ختامية

تكمن إشكالية النظام السياسي الفلسطيني في عدم تمكن أي باحث أو خبير في النظم السياسية من إسقاط أي من الأطر النظرية المعاصرة على هذا النظام لسببين رئيسيين: الأول لان معظم الأطر المفاهيمية والنظرية طورت وتبلورت في بيئات غربية، وبخاصة في أوروبا الغربية وأمريكا، والثاني لغياب دولة سيادية فلسطينية تستطيع أن تشكل حاضنة طبيعية رؤوم لنظام سياسي وليد.

برزت بعض الخصائص العامة للنظام السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وانتخابات ١٩٩٦ التي أجريت على المستويين الرئاسي والتشريعي. وأنتجت تلك الانتخابات نظاماً سياسياً اتسم بخصوصية شديدة في شكله وبنيته ومؤسساته، حيث التفرد الحزبي

(٥٣) إبراهيم أبراش، «العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس»، <http://www.amin.org/ views/uncat/2006/mar/mar23-4html> > .

وقد نشرت الدراسة تحت عنوان: «التباس مفهوم واقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ١٢ (خريف ٢٠٠٦)، ص ١١٣ - ١٢٤.

(٥٤) خالد الحروب، «فلسطين ومنظمة التحرير بين غرور حماس وغرور فتح والفصائل»، *القدس*، ٢٠٠٦/٣/٣٠، ص ١٧.

وطغيان شخصية الرئيس على السلطتين التشريعية والقضائية، وضعف البناء الإداري وبروز العشائرية والمناطقية، وتفريخ أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية. أخذت النخب السياسية والقيادية الفلسطينية مكونات الشخصية القيادية العربية والفلسطينية التقليدية حيث الكاريزما والتاريخ النضالي والارتكاز على الإرث العائلي، بينما بقيت مؤسسات المجتمع المدني التي أظهرت حساسية خاصة إزاء قضايا نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، معتمدة في الدرجة الأولى على التمويل الخارجي، وظلت كثير من مفاهيمها وأفكارها بعيدة عن التوطين داخل المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن انتخابات ١٩٩٦ كانت ذا أهمية ومكانة خاصة لأنها شكلت المرة الأولى التي يذهب بها الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة لانتخاب الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وقد ساهم ذلك في تجذير وتعميق ثقافة الانتخاب والاقتراع والاختيار والمواطنة.

خاض الفلسطينيون التجربة التشريعية الثانية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ في ظل ظروف زمانية ومكانية مختلفة، فعام ٢٠٠٥ شهد انتخاب محمود عباس كرئيس للسلطة الوطنية بعد رحيل ياسر عرفات، كما إن تجربة الانتخابات أصبحت مألوفة ومتجذرة عقب إجراء الانتخابات المحلية للمجالس البلدية والقروية. من نتائج الانتخابات الثانية كان بروز حماس كقوة سياسية رئيسية بعد أن حصلت على أغلبية ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً المجموع الكلي لمقاعد المجلس التشريعي الثاني، بينما هبطت فتح إلى المركز الثاني وأصبحت تشكل القوة المعارضة الرئيسية بعد أن كانت القوة الفاعلة والمتنفذة داخل السلطة الوطنية أكثر من عشر سنوات. كما إن الانتخابات أظهرت بوضوح تراجعاً، بل تفتت القوى اليسارية التي خاضت الانتخابات بأكثر من قائمة وفشلت في الملمة برامجها وتوجهات شخصياتها في برنامج واحد، مُتفق عليه وقادر أن يشكل الخيار الثالث للناخب الفلسطيني.

في خضم الحديث عن الانتخابات التشريعية الثانية، لا بد من الوقوف على قضيتين يشعر الباحث أنهما في غاية الأهمية: **القضية الأولى** تتعلق بضعف البرامج الانتخابية لمعظم الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، بينما بقيت الجوانب السياسية هي الغالبة على برامج الكتل الحزبية المختلفة. في جانب معين، هذا طبيعي في ظل استمرار المواجهة مع الاحتلال، وفي استمرار معركة التحرير على رأس أولويات فصائل العمل المقاوم. **القضية الأخرى** التي يجب الوقوف عندها هي عدم قدرة حركة حماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة فتح، وبالتالي يمكن القول إن المشهد الحزبي الفلسطيني لم يصل بعد إلى درجة النضوج، وبقي مغلقاً على ذاته لدرجة لا تسمح للتنظيمات والفصائل بالتفكير في التواصل بعضها مع بعض سياسياً ووطنياً لحماية مشروع الدولة والمستقبل الفلسطيني. لقد أصبحت حكومة الوحدة الوطنية مطلباً ومتطلباً وطنياً داخلياً في ظل الضغوط التي تمارس على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، والتلويح باستخدام ورقة المساعدات المالية للضغط على الشعب الفلسطيني، وفي ظل استمرار توجهات الإسرائيليين للمضي قدماً في استراتيجية ترسيم حدود إسرائيل على حساب الديموغرافيا والجغرافيا في الأراضي الفلسطينية □